

السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية،

السادة أعضاء اللجنة،

السادة الإخوة والأخوات الحاضرين،
رئيس المجلس الإقليمي

أود في البداية أن أتقدم بالتهاني الخالصة لأعضاء هذه اللجنة الموقرة على
الثقة المولوية الغالية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده وأشكركم على هذه المبادرة
الطيبة للمشاركة في الحوار العمومي حول مشروع الجهوية الموسعة.

وبهذه المناسبة أعرب لكم عن انخراط جميع المنتخبين بإقليم سيدي قاسم
بصفة عامة وأعضاء المجلس الإقليمي بصفة خاصة في مسلسل بناء هذا الورش
الكبير الذي نعتبره آلية أساسية لتحديث الدولة وتحقيق التنمية الجهوية.

وفيما يتعلق بالنقط المطروحة للنقاش يمكن الإدلاء برأي المجلس الإقليمي

بسيدي قاسم من خلال محورين:

- المحور الأول: يتعلق بالمجلس الإقليمي في النظام الحالي للامركزية يتفرع إلى

النقط التالية:

1- دور المجلس الإقليمي:

يتحدد هذا الدور كما تعلمون طبقا للقانون 79.00 حيث يمارس المجلس الإقليمي اختصاصات ذاتية واختصاصات قابلة للنقل واختصاصات ذات طابع استشاري، والملاحظ أنه لحد الآن لم يتم نقل كل الاختصاصات القابلة للنقل من الدولة إلى المجالس الإقليمية ~~كما ينبغي~~ طبقا لمقتضيات القانون بالرغم من مرور أكثر من 8 سنوات.

2- علاقة بالمجلس الإقليمي وتعايشه مع مجلس الجهة والجماعات:

طبقا للقوانين الجاري بها ^{إسـ} هذه العلاقة غير واضحة بما يكفي حيث لا توجد مقتضيات صريحة سواء في القانون المنظم لمجالس الأقاليم أو في قانون الجهات تحدد بدقة طبيعة العلاقة بين هذين المجلسين من الجماعات المحلية، الشيء الذي يعطي الانطباع إلى تداخل للاختصاصات في عدد من المجالات. وتبعاً لذلك وفي بعض الحالات يمكن كل صنف من المجالس يتدخل للقيام بنفس المهام التي يقوم الصنف الآخر في ضعف التنسيق والتعاون أحيانا.

ويلاحظ بالنسبة لعلاقة المجلس الإقليمي والجماعات الموجودة في النفوذ

الترابي للإقليم، وأمام تداخل الاختصاصات وعدم توضيح العلاقة بينهما غالباً ما

اقتصر تدخل المجلس الإقليمي في المساهمة في تحديد الأولويات والقيام بالدراسات

وتمويل بعض المشاريع التي تبرمج في نفوذ بعض الجماعات.

- المحور الثاني يتعلق بدور المجلس الإقليمي في أفق الجهوية الموسعة:

تفاديا لتقارب وتداخل الاختصاصات والحرص على ضبط التدخلات وتحديد المسؤوليات بدقة ومن أجل مزيد من التكامل والتعاون وتفادي ازدواجية الأدوار فإنه من المفروض مراجعة توزيع الاختصاصات بين مختلف أصناف الجماعات المحلية بكيفية تؤدي إلى حصر أدوار كل صنف في أنواع محددة من الاختصاصات ويتطلب ذلك في تصورنا إصدار مدونة اللامركزية من أجل الانسجام وتفادي التضارب، ومن جهة أخرى ضرورة الالتزام بعدم الترابية بين أصناف الجماعات المحلية، كما يتطلب تطوير أداء المجلس الإقليمي مراجعة صلاحيات المنتخبين على مستوى اتخاذ القرارات وتنفيذها.

هذه بعض الاقتراحات حول تطوير علاقة المجلس الإقليمي بالجماعات المحلية.

علي الزمان عروبي

وشكرا
محمد